



الوزيرة تراجعت عن الوعود السابقة بإصلاح الطرق خلال فصل الصيف وألقت باللائمة على المسؤولين السابقين

# مبارك الطشه يستجوب وزيرة الأشغال عن الفشل في إنجاز وصيانة وإصلاح الطرق بشكل بات يهدد حياة المواطنين

■ **المحور الأول: نظائر الحصى وكثرة الحفر والمطبات بات حديث القاضي والداني ومدعاة للشكوى وسبباً لمعاناة المواطنين الذين يتكدون الخسائر جراء إتلاف مركباتهم**

■ **كان المأمول أن تضع الوزيرة المشكلة على طريق الحل وأن تقدم المعالجات والحلول اللازمة لها إلا أنه بعد مرور عام كامل ظهر بوضوح أن الوزيرة عاجزة تماماً عن إيجاد أي معالجات**

■ **بعد استفاد كل سبل ووسائل الإصلاح والتقويم وبعد أن أغلقت الوزيرة كل أبواب التعاون كان لابد مما ليس منه بد وأصبح لزاماً علينا تفعيل أدوات الرقابة والمساءلة**

■ **الوزيرة سلكت مسلكاً غريباً في التعامل مع المشكلة بالاجتماع مع ممثلي 7 سفارات أجنبية للباحث حول المساهمة والدخول في صيانة الطرق عبر شركات متخصصة تابعة لتلك الدول**



د.مبارك الطشه خلال تقديمه استجواب وزيرة الأشغال للأمين العام خالد بوصليب

■ **المحور الثالث: التأخير في تحصيل مبالغ الغرامات على المقاولين في المناقصات والعهود**

■ **كل يوم تطالعنا الأخبار ووسائل التواصل عن الحوادث والوفيات والأضرار التي تمس مصالح الناس ومركباتهم بسبب سوء الطرق وردائها وعدم صيانتها رغم الوعود المتكررة لذلك**

■ **الدول المجاورة حققت طفرات واسعة في مجال الطرق ويضرب بها المثل في جودة الطرق**

■ **هناك تراخ وتفاخس في تحصيل المبالغ المالية المستحقة للوزارة كغرامات على المقاولين بسبب تأخرهم في إنجاز الأعمال المطلوبة ضمن الإطار الزمني المنصوص عليه في العقود المبرمة**

■ **عملاً بمبدأ التدرج في المساءلة السياسية وجهت أسئلة عدة إلى الوزيرة إلا أنها لم تلق لها بالاً ولم تكثر بالرد عليها ولا حتى بطلب تمديد المهلة اللانحبة للرد غير عابئة بمواد الدستور**

■ **وزيرة الأشغال العامة من أكثر الأسماء التي أثير بشأنها الجدل والخلاف وفي الحكومة السابقة كانت نموذجاً حياً لمفهوم «تضارب المصالح» و«ازدواج الولاءات»**

قدم أمين سر مجلس الأمة النائب د.مبارك الطشه استجواباً لوزيرة الأشغال العامة د.أماني بوقمان من 4 محاور جاء كما يلي:

استناداً إلى أحكام المواد (100 و101 و102) من الدستور وأحكام المواد (133 و134 و135) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، اتقدم بالاستجواب التالي إلى وزيرة الأشغال العامة (بصفتها)، راجياً اتخاذ اللازم لإدراجها على جدول أعمال المجلس المقرر.

بسم الله الرحمن الرحيم (إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً - الأحزاب: 72) (وقفوه إنهم مسؤولون - الصفات: 24)

تشكلت الحكومة الحالية في 18 يونيو 2023 بموجب المرسوم الأميري رقم (116) لسنة 2023، وقد ضمت بين أعضائها عدداً من الأسماء التي أثير حولها الجدل، لكن دواعي التعاون واعتبارات المواءمة السياسية والرغبة في تغليب مصلحة البلاد والسياسة العامة إلى الأمام دفعت إلى تغليب التعاون ومنها الفرصة للعمل قبل الحكم عليها، خصوصاً أن الدستور الكويتي لا يشترط أن تخضع الحكومة للتصويت على نيل ثقة البرلمان قبل ممارسة صلاحياتها أسوة بالمعمول به في النظم السياسية البرلمانية.

وكان من أكثر الأسماء التي أثير بشأنها الجدل والخلاف وزيرة الأشغال العامة، التي تؤكد في هذا المقام أننا لسنا في خلاف شخصي معها، ولا نسعي في هذه المسألة إلا لتحقيق مصلحة الوطن والمواطنين ولا ينبغي غلب وجه الله سبحانه على خوصمة شخصية معها، ولا مآرب لنا سوى إحقاق الحق وحماية المال العام.

كان واضحاً خلال عضوية الوزيرة في الحكومة السابقة التي تشكلت في 16 أكتوبر 2022 بموجب المرسوم رقم (191) لسنة 2022 أنها نموذج حي لفهم «تضارب المصالح»، و«ازدواج الولاءات»، إذ تولت منصبها ولم يكذب يمشي عامان على توليها منصب مستشار إدارة المخاطر بشركة (ليماك) التركية التي تتولى تنفيذ مشروع تطوير مطار الكويت الدولي الجديد، ولعل هذا العامل وحده يفسر التخطيط والتأخير في المشروع وتعديل شروط العقد والشكال الجمّة التي مر بها ولا يزال والتي سنأتي على ذكرها تفصيلاً في محور خاص في هذا الاستجواب، وكان يمكن تفهم حساسية وضع الوزيرة في إدارة العلاقة مع الشركة المنفذة لمشروع المطار، لو أن الأمر توقف عند هذا الحد، إلا أن «تضارب المصالح وازدواج الولاءات» تصد وطال مشاريع صيانة وإصلاح الطرق، التي منحت الوزيرة الفرصة كاملة لإنجازها، إلا أنها لا تزال تراوح مكانها، من دون أن تتحرك قيد أنملة رغم المخصصات المالية الهائلة المرصودة لها ورغم السفريات المتعددة التي قامت بها الوزيرة وقريبها إلى خارج، وحتى رغم تعمد ممارسة «الدعاية» خلال الاجتماعات التي عقدها مع سفراء عدد من الدول المتقدمة في البلاد بدعوى التباحث معهم حول أفضل الشركات في دولهم المرشحة للمساهمة في مشاريع تطوير وإصلاح الطرق.

أعلنت الوزارة في مايو 2023 عن خطة صيانة شوارع البلاد من خلال

تطويرها، وفي الكويت بات تطاير الحصى وكثرة الحفر والمطبات حديث القاضي والداني ومدعاة للشكوى وسبباً لمعاناة المواطنين، الذين يتكدون الخسائر جراء إتلاف مركباتهم، وبيات الأمر مرجحاً خصوصاً أن الدول المجاورة حققت طفرات واسعة في هذا المجال، ويضرب بها المثل في جودة الطرق ورعايتها واتساعها وسلاستها. وعلى الرغم من أن المشكلة قديمة نسبياً إلا أنها تفاقمت بشكل كبير وخطير خلال السنوات الأخيرة حتى باتت تهدد حياة المواطنين وسلامتهم على الطرق. ومع تولي الوزيرة مهام منصبها بدأ أنها تترك عظم المسؤولية وفداحة المشكلة، إذ صرحت في فبراير 2023 بأن الطرق الداخلية والسريعة جميعها في أسوأ الحالات.

وكان المأمول أن تضع الوزيرة المشكلة على طريق الحل، وأن تقدم المعالجات والحلول اللازمة لها، خصوصاً أنها متخصصة في مجال الطرق، إلا أنه وبعد مرور عام كامل ظهر بوضوح أن الوزيرة عاجزة تماماً عن إيجاد أي حلول أو معالجات، ليس ذلك فقط تكون جزءاً من المشكلة، وهو الأمر الذي تجلّى في التراجع عن الوعود السابقة بإصلاح الطرق خلال فصل الصيف وإلقاء اللائمة على الصيف وإلحاق الأذى على المواطنين السابقين.

سلكت الوزيرة مسلكاً غريباً في التعامل مع المشكلة وعقدت في مارس 2023 اجتماعاً مع ممثلي 7 سفارات أجنبية، للتباحث حول المساهمة والدخول في صيانة الطرق عبر شركات متخصصة تابعة للدول، وطلبت ترشيح الشركات من خلال النقابات الديبلوماسية لتأهيلها والدخول في المناقصات المتعلقة بصيانة الطرق والشوارع. وستعرض فيما يلي أهم الملاحظات على خطة

الصيانة الجذرية لأعمال الطرق في محافظة الجبراء: بقيمة 37 مليوناً و300 ألف دينار وبلغ متوسط العطاءات 72 مليون دينار.

● الصيانة الجذرية لأعمال الطرق في محافظة الأحمدية: بقيمة تقديرية 65 مليوناً و400 ألف دينار وبلغ متوسط العطاءات 143 مليوناً و422 ألف دينار.

● الصيانة الجذرية لأعمال الطرق في محافظة مبارك الكبير: بقيمة تقديرية 42 مليوناً و100 ألف دينار وبلغ متوسط العطاءات فيها 102 مليون و443 ألف دينار.

● الصيانة الجذرية لأعمال الطرق في جسر الشيخ جابر الأحمد: بقيمة تقديرية 20 مليون دينار وتقدمت لها شركة هونداي وبلغ متوسط العطاءات 65 مليون دينار.

● الصيانة الكاملة للطرق السريعة والجسور وشبكات صرف الأمطار والخدمات المرتبطة بالمنطقة الشمالية: بقيمة تقديرية 35 مليون دينار وبلغ متوسط العطاءات فيها 71 مليوناً و400 ألف دينار.

● الصيانة الكاملة للطرق السريعة والجسور وشبكات صرف الأمطار والخدمات المرتبطة بالمنطقة الوسطى: بقيمة تقديرية 35 مليون دينار وبلغ متوسط العطاءات فيها 77 مليوناً و688 ألف دينار.

● الصيانة الكاملة للطرق السريعة والجسور وشبكات صرف الأمطار والخدمات المرتبطة بالمنطقة الجنوبية: بقيمة تقديرية 30 مليون دينار، وبلغ متوسط العطاءات فيها 101 ألف دينار.

● الصيانة الجذرية لأعمال الطرق في محافظة حولي: بقيمة 39 مليون دينار، وتقدمت لها 3 شركات وبلغ متوسط العطاءات 82 مليوناً و680 ألف دينار.

● الصيانة الجذرية لأعمال الطرق في محافظة الروائبة: بقيمة 47 مليون دينار، وتقدمت لها 3 شركات وبلغ متوسط العطاءات 108 ملايين و544 ألف دينار.

● الصيانة الجذرية لأعمال الطرق في محافظة الروائبة: بقيمة 47 مليون دينار، وتقدمت لها 3 شركات وبلغ متوسط العطاءات 108 ملايين و544 ألف دينار.

● الصيانة الجذرية لأعمال الطرق في محافظة الروائبة: بقيمة 47 مليون دينار، وتقدمت لها 3 شركات وبلغ متوسط العطاءات 108 ملايين و544 ألف دينار.

بالشدة المعدنية. وعلى الرغم من أن الحادث لم يسفر عن وقوع خسائر بشرية فإنه كشف عن فساد كبير وإهمال جسيم وعدم مبالاة بأرواح البشر. تبين أن المقاول المسؤول عن تنفيذ العقد (هط/ 266) يسرح ويمرح دون حساب أو رقيب، حيث وقع العقد في 16 يوليو 2018 ونص على انتهاء الأعمال وتسليمها في 11 أغسطس 2020، وعلى الرغم من ذلك لم يتم إنجاز المشروع حتى الآن رغم تأخره ثلاث سنوات، ولا تلوح في الأفق أي بوادر على قرب إنجازه، وظهر تالياً أن سقوط الجسر لم يكن سوى نتيجة طبيعية وخطية لانعدام أبسط المعايير والقواعد.

بعد وقوع الحادث بدأت الحقائق تتكشف تباعاً، وظهر جلياً أن المخالفات «تتجاوز بكثير مسألة التأخير»، إذ ثبت أن المهندس الاستشاري للمشروع وجه إلى المقاول كتاباً في 17 سبتمبر طلب فيه تقديم خطة لإزالة الأجزاء المعيبة المنفذة في الجسر له، ومهندس المواد من بلد المنشأ بما نسبته 4،4 في المائة من إجمالي الجهاز المحدد للعرض الفني البالغ 134 موظفاً، كما لم تتضمن أعمالاً تخصصية فنية غير متوافرة في السوق المحلي، مغايرة للمتبع في الكويت، والتي يسببها كان اللجوء لعروض مقاولين عالميين. وذكر الديوان أن تبنت مستندات الطرح لا تبنت قيام المقاول العالمي بأي تطوير أو تحسين للوسائل المتبعة في صيانة الطرق أو الإسراع بتنفيذها عن السابق لتحقيق أهداف المشروع في إيجاد حلول جذرية ومستدامة لحل مشاكل الصرف في ظل تضخم الأسعار. وأوضح أن وصف الأعمال في العرض الفني للمقاول العالمي يشير إلى أنها أعمال تخطيط ومتابعة وإشراف وتنسيق بين المالك ومقاولي الباطن المحليين والموردين، ولم يتضح أن هذا المقاول العالمي هو المسؤول عن تنفيذها، مما يشير إلى عدم فهمه طبيعة المطلوب منه، مبيناً أن أغلب المعدات الواردة غير حديثة ويتجاوز عمر بعضها 10 سنوات.

ب - مشروع العقد رقم هط/ 266 - تصميم وإنشاء وإنجاز وصيانة طرق وجسور وصرف صحي ومجاري مياه أمطار وخدمات أخرى بين الشري والخامس وطريق الغزالي وشارع محمد بن القاسم: لعل العنوان الرئيسي الذي تندر تحتها أغلب مشاريع وزارة الأشغال العامة في عهد الوزيرة الحالية هو هدر المال العام، الذي يقف دون حسيب أو رقيب، وهو الأمر الذي يقف عليه أكثر من شاهد ودليل، فمن مشروعات صيانة وإصلاح الطرق المهترئة والتالفة، إلى مشاريع البنية التحتية في المدن السكنية الجديدة تجد مناقصات وممارسات تتم ترسيبها على عروض أكبر بكثير من القيمة التقديرية، وتعديلات على شروط المناقصات بعد ترسية مصلحة الشركات المنفذة والمقاولين، وتلكؤاً لنهجها من الدخول في أي مناقصات حكومية مستقبلاً بالنظر إلى أدائها السيئ.

كما تبين أن الأسعار التي قدمتها مبالغ فيها بشكل فاحش وتنطوي على غبن شديد للدولة إذ تتجاوز القيمة التقديرية للمشروع بأكثر من 200 في المائة. بعدما علقت رافعة الشاحنة

بالشدة المعدنية. وعلى الرغم من أن الحادث لم يسفر عن وقوع خسائر بشرية فإنه كشف عن فساد كبير وإهمال جسيم وعدم مبالاة بأرواح البشر. تبين أن المقاول المسؤول عن تنفيذ العقد (هط/ 266) يسرح ويمرح دون حساب أو رقيب، حيث وقع العقد في 16 يوليو 2018 ونص على انتهاء الأعمال وتسليمها في 11 أغسطس 2020، وعلى الرغم من ذلك لم يتم إنجاز المشروع حتى الآن رغم تأخره ثلاث سنوات، ولا تلوح في الأفق أي بوادر على قرب إنجازه، وظهر تالياً أن سقوط الجسر لم يكن سوى نتيجة طبيعية وخطية لانعدام أبسط المعايير والقواعد.

بعد وقوع الحادث بدأت الحقائق تتكشف تباعاً، وظهر جلياً أن المخالفات «تتجاوز بكثير مسألة التأخير»، إذ ثبت أن المهندس الاستشاري للمشروع وجه إلى المقاول كتاباً في 17 سبتمبر طلب فيه تقديم خطة لإزالة الأجزاء المعيبة المنفذة في الجسر له، ومهندس المواد من بلد المنشأ بما نسبته 4،4 في المائة من إجمالي الجهاز المحدد للعرض الفني البالغ 134 موظفاً، كما لم تتضمن أعمالاً تخصصية فنية غير متوافرة في السوق المحلي، مغايرة للمتبع في الكويت، والتي يسببها كان اللجوء لعروض مقاولين عالميين. وذكر الديوان أن تبنت مستندات الطرح لا تبنت قيام المقاول العالمي بأي تطوير أو تحسين للوسائل المتبعة في صيانة الطرق أو الإسراع بتنفيذها عن السابق لتحقيق أهداف المشروع في إيجاد حلول جذرية ومستدامة لحل مشاكل الصرف في ظل تضخم الأسعار. وأوضح أن وصف الأعمال في العرض الفني للمقاول العالمي يشير إلى أنها أعمال تخطيط ومتابعة وإشراف وتنسيق بين المالك ومقاولي الباطن المحليين والموردين، ولم يتضح أن هذا المقاول العالمي هو المسؤول عن تنفيذها، مما يشير إلى عدم فهمه طبيعة المطلوب منه، مبيناً أن أغلب المعدات الواردة غير حديثة ويتجاوز عمر بعضها 10 سنوات.

ب - مشروع العقد رقم هط/ 266 - تصميم وإنشاء وإنجاز وصيانة طرق وجسور وصرف صحي ومجاري مياه أمطار وخدمات أخرى بين الشري والخامس وطريق الغزالي وشارع محمد بن القاسم: لعل العنوان الرئيسي الذي تندر تحتها أغلب مشاريع وزارة الأشغال العامة في عهد الوزيرة الحالية هو هدر المال العام، الذي يقف دون حسيب أو رقيب، وهو الأمر الذي يقف عليه أكثر من شاهد ودليل، فمن مشروعات صيانة وإصلاح الطرق المهترئة والتالفة، إلى مشاريع البنية التحتية في المدن السكنية الجديدة تجد مناقصات وممارسات تتم ترسيبها على عروض أكبر بكثير من القيمة التقديرية، وتعديلات على شروط المناقصات بعد ترسية مصلحة الشركات المنفذة والمقاولين، وتلكؤاً لنهجها من الدخول في أي مناقصات حكومية مستقبلاً بالنظر إلى أدائها السيئ.

كما تبين أن الأسعار التي قدمتها مبالغ فيها بشكل فاحش وتنطوي على غبن شديد للدولة إذ تتجاوز القيمة التقديرية للمشروع بأكثر من 200 في المائة. بعدما علقت رافعة الشاحنة

